

الكتاب الرابع والعشرون

كتاب «بناء المفاهيم : دراسة معرفية ونماذج تطبيقية»

المعهد العالي للفكر الإسلامي

جزآن، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٨، ٧٢٦ ص.

تحليل وعرض د. حسان عبد الله حسان

يتضمن الكتاب مشروعاً علمياً معرفياً حول مسألة «بناء المفاهيم» ينطلق من إدراك لخطورتها المعرفية في بناء التصورات الأساسية للعقل المسلم، ومن الوعي الشامل لما أصابها في نظامنا المعرفي الإسلامي حال الاتصال بالمشروع الغربي.

المبررات المعرفية لمشروع «بناء المفاهيم»:

ينبه العلواني على مخاطر الإصابات المعرفية في ميدان المفاهيم، ويعتبر أن أول ما تصاب به الأمم في أطوار تراجعها الفكري والمعرفي والثقافي يكون في مفاهيمها، وأول ما يتأثر بعمليات الصراع الفكري والثقافي مفاهيمها كذلك، وأهم الأمراض التي تعترى المفاهيم الميوعة ثم الغموض، فالميوعة تنشأ عن تساهل الأمة في مفاهيمها، فقد تستعير اسماً أو مصطلحاً من نسق معرفي آخر بطريق القياس القائم على توهم التماثل والتشابه، لتداوله مع مفاهيم كمفهوم مرادف أو مساو أو بديل أو مترجم. ويضيف العلواني بأن الأمة قد تتناسى خصوصيتها المعرفية وتخلط بين ما هو مشترك إنساني، كالعقليات والطبيعات والتجريبات وما هو من الخصوصيات المليية، فتساهل باستعارة المفاهيم من غيرها حتى تفقد خصوصيتها المليية والشرعية والمنهاجية المتعلقة بها. فتدخل مفاهيمها دائرة الغموض والارتباط فتتعدد الكلمات التي تستعمل للتعبير عن مضامين ومعان واحدة في ظاهر الأمر، وما هي بواحدة على الإطلاق.

ويرى العلواني أن أزمنا الفكرية المعاصرة تُردّ إلى الاحتكاك غير المنضبط أو المبرمج بالغرب الأوروبي وإزالة سائر الحواجز بين العقل المسلم وبين مفاهيم الغرب الأوروبي بأنواعها المختلفة، مما جعل هذه المفاهيم تسيطر على العقل المسلم طاردة من أمامها بقايا مفاهيمها الإسلامية لينصرف إلى الحجاج والتخاصم والخلاف والتشتت والصراع، وإقامة الكيانات المتصارعة، والمعارك الوهمية.

وقد استغرق العمل في مشروع بناء المفاهيم حوالي سبع سنوات (١٩٨٨ - ١٩٩٥) عكف عليه مجموعة من الباحثين والأكاديميين المهتمين بالشأن المعرفي الإسلامي وهم: إبراهيم البيومي غانم، أسامة محمد القفاش، السيد عمر، صلاح إسماعيل عبد الحق، نصر محمد عارف، هشام جعفر، بإشراف، على جمعة، وسيف الدين عبد الفتاح. وقد خرج النتاج العلمي في مجلدين يحتويان على مجموعة مميزة من الدراسات والبحوث.

وينقسم هذا المشروع إلى محورين معرفيين أساسيين: أولهما: يركز على الأبعاد النظرية والفلسفية الكامنة خلف عملية بناء المفاهيم وتفكيكها. وثانيهما: تطبيقي يتناول نماذج متعددة من المفاهيم ويقوم بإعادة بنائها بعد تفكيكها.

بناء المفاهيم: مقدمات أساسية:

في مقدمته المعنونة «مقدمة أساسية حول عملية بناء المفاهيم» يرى سيف الدين عبد الفتاح أن عملية بناء المفاهيم غاية في التشابك ولم تعد تقتصر على مجرد بناء «مفاهيم إسلامية أصيلة»، فذلك لم يعد كافياً لحل إشكالات المفاهيم التي تشيع في حياتنا العلمية والثقافية والحضارية. ويقدم في هذا الصدد «عشر قواعد» أساسية ترتبط بالشروع في عملية بناء المفاهيم، وهي:

أولاً: تحديد المفاهيم وإلى أي تصنيف ينتمي «نسب المفهوم».

ثانياً: تحديد المقاصد التي من أجلها تتم عملية البناء.

ثالثاً: البحث عن هوية المفهوم من حيث (مرجعياته - ومصدريته) بما يفيد في النظر إلى سيرة المفهوم ذاته وتطوره.

رابعاً: في ضوء الخطوات الثلاث السابقة (الإسناد - المقاصد - الهوية) يتم البحث في الوضعية الراهنة للمفهوم «ما آل إليه المفهوم من تعامل».

خامساً: تشكل العناصر الأربعة السابقة (الإسناد - المقاصد - الهوية المآل) مستلزمات أساسية لاتخاذ المواقف تجاه المفهوم: تجاه «اللفظ - المعنى»، «اللفظ والمعنى».

سادساً: بناء على الموقف الواعي من المفهوم تتم عمليات «المراجعة»، «النقد».

سابعاً: في ضوء الموقف المفاهيمي وعناصر المراجعة للمفهوم وحيثيات النقد، تبدأ خطوة مهمة في تحديد إعادة البناء وفق إجراءات وقواعد محددة.

ثامناً: تقدير «المصلحة» في الموقف من المفهوم (الرفض أو القبول) أو (التحفظ).

تاسعاً: إنشاء علم ضمن أصول الفقه الحضاري خاص بالمفاهيم تحدد (وسائل البناء، وكيفيته، وما إلى ذلك مما تتطلبه تلك العملية).

عاشراً: تحديد سلم الأولويات المفاهيمي وتصاعده وتراثه.

توضيح المفاهيم ضرورة معرفية:

يشدد صلاح إسماعيل عبد الحق في دراسته حول «توضيح المفاهيم ضرورة معرفية» على مسألة تعريف المفاهيم وتوضيحها لأنها تشكل النسق المعرفي لأية حضارة في حقولها المعرفية المختلفة ويرى أن المفهوم بمعناه المنطقي هو مجموعة من الصفات والخصائص التي تحدد الموضوعات التي ينطبق عليها اللفظ تحديداً يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى. وإذا كان المفهوم يمثل معنى أو معانٍ مجردة،

فإننا نعبر عنه برمز لغوي واحد يسمى لفظاً أو مصطلحاً؛ مثل «العلم»، أو نعبر عنه بتعبير مثل «العلم الإلهي». وفي حالة المفاهيم الضيقة المحددة نضع اللفظ بإزاء المعنى وينتج مصطلحاً يتفق عليه أهل علم معين أو جماعة فكرية معينة.

ومن المشكلات التي يشير إليها حول «المصطلح» عندما نضع لفظاً واحداً بإزاء معانٍ كثيرة مع اختفاء القرائن، وأيضاً من مشاكل المفهوم ما يمكن تسميته بـ«الحراك المفهومي» والتي مؤداها أن بعض المفاهيم تتبادل المراكز بحيث يصبح المفهوم الفرعي مفهوماً أصلياً يحتل مركز الاهتمام. ومن هنا تظهر مشكلة المفاهيم وارتباطها بالمعنى وهو ما يتطلب بدوره توضيح معرفي للمفاهيم إزاء المعنى المراد منها. لاسيما في ضوء تغيير المعنى أو تحريفه.

ويشير صلاح عبد الحق إلى مجموعة من القواعد الدلالية التي تحكم التعامل الصحيح والدقيق مع المفاهيم منها:

- ١- معرفة المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للألفاظ التي تعبر عنه المفاهيم.
- ٢- معرفة السيرة الدلالية للمفهوم والتمييز بين الدلالات الأصلية التي تجلب لأول مرة، والدلالات التاريخية التي اكتسبها عبر تطوره.
- ٣- تحليل البنية الدلالية للمفاهيم والتمييز بين العناصر الأساسية والعناصر الفرعية في هذه البنية.
- ٤- في حالة ترجمة المفاهيم يجب على المترجم معرفة الدلالات الأصلية والتاريخية للمفهوم الذي ينقله إلى اللغة العربية مثلاً، ويجب أن يكون على وعي بأصول العربية حتى يختار مقابلاً دقيقاً للمفهوم الأجنبي.
- ٥- الاعتراف بالخصوصية الحضارية والسمات اللغوية والمنطقية التي تصاغ فيها المفاهيم.

أما سيف الدين عبد الفتاح فيرى أن من الضرورات المنهجية لبناء المفاهيم أنها تقع في قلب عملية «التقليد للغرب» والتي تهدف إلى تنحية المفاهيم الإسلامية الأصلية جانباً، وإحداث عملية تشويش على مستوى الفضاء الفكري، بدعوى مثالية المفاهيم الإسلامية وعدم قابليتها للتحقيق والتحقق في الواقع المعاش من ناحية ومروراً بالقول بعدم وضوح هذه المفاهيم من ناحية أخرى. هذا وفي الوقت نفسه يقدم الفكر الغربي البديل الفكري الجاهز دائماً في دائرة المفاهيم، مع غياب الاجتهاد الإسلامي في بناء المفاهيم الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ الباحثين الإسلاميين أحد موقفين:

الأول: الاستجداء لمشابهة المفاهيم الإسلامية أو قياسها على المفاهيم الغربية، والثاني موقف الرافض الذي لا حيلة له في إبراز البديل في دائرة المفاهيم الإسلامية. وفي ضوء الرؤية النقدية التي يقدمها سيف الدين عبد الفتاح حول التصورات الوضعية وطرائقها المنهجية يؤكد على ضرورة التعرض لمجموعة من المجالات الوضعية (البشرية) سواء أكانت من خارج التراث أم من داخله في بناء المفاهيم الإسلامية، وي طرح في هذا الجانب محاولات أربع:

الأولى: التي تحاول الاعتماد على البناء الإجرائي من خلال المؤشرات للمفاهيم الإسلامية.

الثانية: التي اختطت مخصوصاً أسمته «التجديد اللغوي»، وذلك ضمن محاولة أكثر اتساعاً تهتم بقضية التراث والتجديد.

الثالثة: ملء الفراغ في دائرة المفاهيم مما سُمى «بمنطقة العفو» ولكن على غير حدودها وشروطها.

الرابعة: محاولة التعلق بشكلية المفاهيم دون أن ترتبط بالحركة والسلوك وفق مقتضاها، وهي محاولة أطلق عليها «التحليل».

ويختتم الدراسة بالحديث عن أهم خصائص المفاهيم الإسلامية من حيث طبيعتها، ومنها: أن المفاهيم الإسلامية تستمد من مصدر ثابت (لا يتغير ولا يتبدل). ومن مصدر مستقل متميز عن المتكلمين كافة فلا يتدخل فيه البشر، ومستقل - أيضًا - عن الخبرة التاريخية أو الخبرة المعاشة. ومصدرها يتصف بالعموم في مخاطبة المكلمين، وتتصف المفاهيم الإسلامية كذلك بالشمول والكلية.

ويلفت إبراهيم البيومي غانم النظر إلى «السياق التاريخي والمفاهيم» حيث يؤكد على علاقة التأثير والتأثر بين المفهوم من ناحية وبين الواقع أو السياق التاريخي الذي يظهر فيه من ناحية أخرى.

وقد ناقشت الدراسة عددًا من المفاهيم وعلاقتها بالسياق التاريخي مثل مفاهيم: الرخاء، الحرية، المساواة، ومفاهيم الدولة ونظام الحكم والقانون، والدين والعلم والتمدن. وذلك في ضوء خبرة المجتمع المصري في الفترة الممتدة من بدايات القرن التاسع عشر حتى نهايات القرن العشرين.

وطرحت الدراسة مجموعة من المحددات العامة التي رأت ضرورة أخذها في الحسبان عند البحث في العلاقة بين المفاهيم وسياقها التاريخي وأهم هذه المحددات هي:

١- نشأة الدولة «القومية» الحديثة، ذات المؤسسات والتنظيمات الجديدة المستمدة من تجربة النموذج الأوروبي، على النحو الذي أظهرته تجربة «محمد علي» ومشروعه الذي ارتكز على مؤسسة الجيش.

٢- تطور العلاقة بين الدولة العثمانية وولاياتها من ناحية والدول الاستعمارية الغربية من ناحية أخرى وخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي.

٣- اختلال الميزان الحضاري لصالح الغرب، واستمرار هذا الاختلال في

التزايد على مدى القرنين الـ١٩، ٢٠.

٤- نشأة العلوم الاجتماعية بالمعنى الحديث لها في بلادنا في ركاب الغزو الحضاري (العسكري، والسياسي، والثقافي، والاقتصادي).

وعن علاقة الترجمة بالمفاهيم يبحث أسامة القفاش في دراسته «فن الترجمة وبناء المفاهيم» عن هذه العلاقة في جزأين من الدراسة الأول يتناول فيه الكلام عن المترجمين في التاريخ، وأهم المترجمين في صدر الإسلام ودورهم في النقل في إطار هذه اللحظة التاريخية وتطويرهم للعلوم والمناهج من خلال لغتهم الخاصة المجملة بالأصل التوحيدي. أما الجزء الثاني من الدراسة فتحدث فيه الباحث عن آليات الترجمة والنقل والتعريب، والأصول المشتبهة والمختلفة، وكيفية انتقال الكلمات والمفاهيم عبر اللغات ومدى تأثير قيمتها الدلالية بهذا الانتقال، وكيف نبحت عن المقابل في لغتنا؟ وهل ننقله أم نخترعه؟

ويخلص الباحث إلى أن عملية الترجمة ونقل المفاهيم أفرزت العديد من الظواهر الخطرة (والتي ينقلها عن نصر عارف) وهي:

١- استبدال المفهوم الإسلامي بمفهوم آخر غريب في المبنى والمعنى.

٢- تلبس المفاهيم الإسلامية بإخراجها عن معانيها الإسلامية وإعطائها مضامين ومعان نابعة من الخبرة الأوروبية على الرغم من أن هذه المعاني لم تكن لها أي جذور في التراث الإسلامي، وأنها غريبة عنه تمامًا.

٣- غرس وإحلال مفاهيم أوروبية غريبة تمامًا عن الخبرة واللغة العربية.

٤- طمس المفاهيم الإسلامية وإخراجها عن معانيها الأصلية من ناحية وإخراجها من ساحة البحث العلمي على أساس أنها مفاهيم لا علمية، رغم أنها مفاهيم محورية في البناء المعرفي الإسلامي.

ويرسم فريق البحث في مشروع بناء المفاهيم خريطة معرفية لمسألة غاية في

الأهمية المنهجية لبناء المفهوم وهي عملية تقويض وتشغيل المفهوم في الرؤية التي يجرها هشام جعفر تحت عنوان «بناء المفهوم بين التقويض والتشغيل».

يشير هشام جعفر أن فريق البحث استقر على خطوات عشر لبناء المفهوم: المفهوم في اللغة العربية، والمفهوم في اللغة والأدبيات غير العربية، وسيرة المفهوم تطوراً وتاريخاً ومآلاً، وترجمة المفهوم ونقله إلى العربية، والبديل الخاص بالمفهوم، ومنظومة المفاهيم المرتبطة بالواقع وموقع المفهوم في خريطة المفاهيم، وكيفية تشغيل المفهوم في النسق المعرفي بالإضافة إلى الواقع العملي، ومستويات المفهوم، وخبرة بناء المفهوم، وقائمة ببلوغرافية بأهم المراجع.

أما مكونات عملية التشغيل فكما يراها الفريق البحثي تتضمن ثلاث عمليات أساسية تتساند فيما بينها تسانداً كبيراً يسمح بأن تكون جزءاً من عملية واحدة وهي: العملية الأولى: يطلق عليها عملية التفكيك، أي تفكيك المفاهيم والتعامل معها برؤية نقدية لا التلقي المطلق.

والعملية الثانية: عملية التقويض التي تعد بالأساس استخلاصاً مفاهيمياً، وتنقيتها من العمليات المتداخلة للتليس والتشويه وطمس الدلالات التي أدت إلى تشويه مجمل البناء المفاهيمي.

والعملية الثالثة: هي عملية التشغيل في حد ذاتها من حيث المداخل والمحددات والآليات والأدوات.

نماذج مفاهيمية تطبيقية:

في هذا القسم من الدراسة قدم الفريق البحثي وفق الأسس والقواعد والخطوات التي تم تدشينها في الجانب النظري مجموعة من النماذج المفاهيمية التطبيقية، ويذكر سيف الدين عبد الفتاح أنهم في هذا القسم تحركوا صوب «مفاهيم مظلة» تظل كافة العلوم ولا يختص بها علم معين على أهميتها القصوى في

الضبط والتفعيل والتشغيل في البناء وإعادة البناء. وأهم هذه المفاهيم: المعرفة - الفكر - الحضارة والثقافة والمدنية - العلم - التجديد، ثم تحرك الفريق نحو أحد المفاهيم التي ارتبطت بالمجال القانوني والفقهية، بل والسياسة الشرعية وهو مفهوم الشرعية.

ثم انتقل العمل البحثي إلى دراسة كتب اهتمت بهذه القضايا المفاهيمية ضمن منهج معين ومداخل مختلفة مثل كتاب «ساكس» الذي حرره مجموعة من المؤلفين، ومؤلف «الكتاب والقرآن» لمحمد شحرورة.

- مفهوم المعرفة:

حاول صلاح إسماعيل عبد الحق في تقديم «مفهوم المعرفة» رصدًا دقيقًا وموضوعيًا لبنية مفهوم المعرفة في الفكر الغربي ثم قدم للتصور الإسلامي للمعرفة مع عقد مقارنة بين التصورين حول نفس المفهوم. أما الخطوات العلمية التي اتبعها فكانت كالتالي:

- ١- تمهيد عن علاقة مفهوم المعرفة بالوجود الإنساني وأبعاده.
- ٢- المعرفة لغة واصطلاحًا (من خلال المعاجم العربية وغيرها).
- ٣- التحليل المنطقي للمعرفة.
- ٤- مجال نظرية المعرفة (معجمي واصطلاحي)
- ٥- إمكان المعرفة ونزعاتها الأساسية
- ٦- مصادر المعرفة في الفكر الغربي (المذهب العقلي / التجريبي / الحدسي البراجماتي).
- ٧- تعقيب على التصور الغربي للمعرفة.
- ٨- المعرفة في التصور الإسلامي (رفض النزعة الشكية - التوحيد مبدأ المعرفة

- مصادر المعرفة في التصور الإسلامي (الوجود والوحي).

٩- خصائص / سمات المعرفة في التصور الإسلامي (عدم الفصل بين المعرفة والعمل. تكامل المعرفة مصادرهما ووسائلها).

واختتم صلاح إسماعيل عبد الحق دراسته بالنتيجة التالية: أن التصور الغربي للمعرفة يعتبر الوجود مصدرًا وحيدًا للمعرفة على حين يقول التصور الإسلامي بمصدرين هما الوحي والوجود وعلى حين يرى التصور الغربي أن غاية المعرفة هي قهر الطبيعة والسيطرة عليها انطلاقًا من مقولة بيبكون «المعرفة قوة» نجد أن غاية المعرفة في التصور الإسلامي هي التقرب إلى الله وعبادته والإفادة من الطبيعة بالقدر الملائم؛ وعلى حين يرى التصور الغربي أن المعرفة محدودة طالما أن الطبيعة محدودة وهي المصدر الوحيد للمعرفة. نجد أن المعرفة في التصور الإسلامي لا حدود لها. إذ إن آيات الله في خلقه تظل تتجلى وفقًا لمشيئته سبحانه وتعالى.

وبينما يذهب التصور الغربي إلى أن المعرفة العلمية هي النموذج الوحيد للمعرفة، ينظر التصور الإسلامي إلى هذه المعرفة على أنها خط واحد من المعرفة، ومن ثم فلا هي خيرها ولا هي كلها؛ وعلى حين يرى التصور الغربي أن المعرفة شيء والعمل شيء آخر، نجد أن التصور الإسلامي لا يفصل بين المعرفة والعمل ويلزم عن هذا تنافر عناصر المعرفة في التصور الأول وامتثالها، وانسجامها في التصور الثاني، والنظرة الشاملة إلى المعرفة في التصور الغربي تجعل من الإنسان سيدًا للكون حيث يشغل مركزه، فإن فكرة الاستخلاف تقابل هذه الفكرة في التصور الإسلامي.

- مفهوم الفكر:

اهتم على جمعة في تناوله «مفهوم الفكر» بالبحث المعجمي والقرآني وبعض التفاسير القرآنية، ثم انتقل إلى البحث في المعاجم الإنجليزية والفرنسية (اللاتينية) وعند الفلاسفة، وتوصل عن طريق هذا البحث إلى وجود علاقة وثيقة بين الفكر

واللغة؛ لأن الفكر يبحث في اللغة عن صورة تعبر عنه، واللغة تبحث في الفكر عن فعل عقلي معادل لها. ومن العبث فصل الأفكار عن الألفاظ المعبرة عنها فصلاً تاماً؛ لأن الفكر واللغة يسيران جنباً إلى جنب.

ثم تناولت الدراسة موضوع «اللفظ في حياتنا الثقافية» من خلال تحليل بعض الفصول الأدبية واختارت إحدى القضايا التي ارتبط بها «مفهوم الفكر» وهي «حرية الفكر» وتصورات هذه القضية على صفحات الصحف والكتب التي تُدوِّلت في القرنين الماضيين. وقد خلصت الدراسة إلى تعريف الفكر الإسلامي بأنه الذي يدور حول أساس الدين، والدين هو المحور الذي جعل مادته في البحث والنقاش، ويستند «منهج الفكر» الإسلامي على الكتاب والسنة وفهم مقاصدهما والعلم بدقائقهما ومعرفة مراميها معرفة سليمة.

– الحضارة، الثقافة، المدنية:

قدم نصر محمد عارف في دراسته «الحضارة - الثقافة - المدنية» دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم «محاولة جادة لاستقصاء جذور «مفهوم الحضارة» وما أصابه من تشويه وطمس للدلالات بصورة أدت إلى تحويل المفهوم إلى صفة ذات أبعاد قيمية تفتقد الماهية والمصادقات، بحيث أصبح المفهوم يطلق على أشياء وعمليات ونظم وأنساق وأفكار متعارضة مختلفة ليس في مقاصدها ونتائجها وغاياتها فحسب، وإنما في عناصرها - أيضاً - ومكوناتها، مما اقترب بهذا المفهوم إلى مثل مفاهيم الحداثة والتقدم والرقى. ومن أبرز المفاهيم التي التصقت بمفهوم الحضارة مفهومي الثقافة والمدنية وذلك عبر ترجمة إلى اللغة العربية.

لذا جاءت دراسة نصر عارف في محاولة - كما ذكرنا - لإزالة اللبس والتشويه والإخفاء للدلالات الحقيقية للمفهوم، وذلك عبر عدة خطوات علمية تطبيقية سارت كالتالي:

١- البحث عن دلالات المفهوم في لغته الأصلية التي صُكَّ منها ومحل بدالاتها ومعانيها ومن ثم تم الوصول إلى تجريد للمفهوم يعبر عن حقيقته وجوهره وماهيته بعيدًا عن أي التباس بخبرات أو دلالات لحقت به في تطوره.

٢- تتبع تطور المفهوم في بيئته الأصلية وكيف تم سحبه من معانيه اللغوية إلى معانٍ اصطلاحية معينة، وهل هناك اتساق بين الاثنين أم أن المفهوم تجاوز تمامًا الدلالات اللغوية ومحل بدالات أخرى

٣- والتركيز على واقعة الترجمة واختيار مقابل عربي لهذا المفهوم، وهل تمت ترجمة للمعاني والدلالات أم للفظ في معناه الظاهر فقط، وذلك من خلال تجريد دلالات اللفظ في لغته الأصلية وتجريد الدلالات العربية للفظ والمقابلة بينها في صورتها المجردة بعيدًا عن التعريفات والمصادقات.

٤- تتبع تطور المفهوم في الفكر العربي التالي لترجمته ومدى التغيير الذي لحق باللفظ، وهل ظل اللفظ العربي محافظًا على دلالات المفهوم الأجنبي أم الدلالات الأصلية له في اللغة العربية أم أحدث مزيجًا منها؟

٥- العودة للدلالات العربية الأصلية للمفهوم العربي الذي وضع كمقابل للمفهوم الأجنبي، وتوضيح المعاني والدلالات الحقيقية له ومقارنتها بالدلالات المعاصرة لهذا المفهوم التي هي دلالات المفهوم الأجنبي نفسها، وذلك تمهيدًا لإعادة تعريف المفهوم العربي، أو تنقيته مما لحقه من ظلال المفهوم الأجنبي، وصولًا إلى المعاني والدلالات الأصلية للمفهوم العربي.

ويشير نصر عارف إلى مجموعة من الأبعاد التي يمكن من خلالها إطلاق لفظ «الحضارة» طالما تحققت - بعيدًا عن إخفاء أي قيمة حسنة أو سيئة - وهي:

١- وجود نسق عقيدي يحدد طبيعة العلاقة مع عالم الغيب ومفهوم الإله سلبيًا

أو إيجاباً.

٢- وجود بناء فكري سلوكي في المجتمع بشكل نمط القيم السائدة والأخلاقيات العامة والأعراف.

٣- وجود نمط مادي يشمل المبتكرات والآلات والمؤسسات ونظم العمارة والفنون وجميع الأبعاد المادية في الحياة.

٤- تحديد نمط العلاقة مع الكون ومسخراته وعالم أشيائه وقواعد التعامل مع هذه المسخرات وقيمتها.

تحديد نمط العلاقة مع الآخر، أي المجتمعات الإنسانية الأخرى وأسس التعامل معها وقواعده، وأسلوب إقناعها بهذا النموذج والهدف من هذا الإقناع.

- مفهوم التجديد:

يشير سيف الدين عبد الفتاح في دراسته «مفهوم التجديد» ومحاولته لبناء هذا المفهوم إلى أهمية دراسة هذا المفهوم والتي تتحدد في جانبين أساسيين، الأول: جانب الضرورة العلمية، حيث يتراكم النتاج العلمي بصدد قضية التجديد باعتباره من أهم مسائل الرأي دون محاولة لفحص هذا التراكم الذي اختلطت فيه التوجهات العلمية بالانطباعات الذاتية، والثاني: جانب الضرورة العملية، حيث يواجه هذا المفهوم في الفضاء الفكري الإسلامي أزمة حقيقية ما بين غموض يحيط به حين طرحه والخلط بينه وبين مفاهيم أخرى متعددة، بالإضافة إلى وجود كم هائل من المفاهيم تستعصي على الحصر في تعلقها بفكرة التجديد سواء ارتبطت بها موضحة أو مبينة أو خلطت بينها دون تمييز؛ وذلك مثل: الأصالة - الجديد - القديم - المعاصرة - العصرية - العلمانية - التحديث - التقدم ...

أما الطريقة والمنهجية التي سارت بها دراسة سيف الدين عبد الفتاح فكانت

عبر الخطوات التالية:

١- نقد وتصنيف الدراسات السابقة، والتي رأى أنها تصنف في اتجاهين أساسيين: الأول، اتجاه التجدد الذاتي والتواصل مع الأصول (اتجاه التأصيل)، والثاني: اتجاه التغريب.

٢- وفي هذه الخطوة حاول تقديم منظومة المفاهيم النظرية المتعلقة بالتجديد وذلك في ضوء الرؤية الإسلامية، من خلال ربط مفهوم التجديد الحضاري بمفهوم الاجتهاد.

٣- بناء مفهوم التجديد في ضوء منظومة المفاهيم الحركية المتعلقة بالتجديد في ضوء الرؤية الإسلامية، وذلك باستخدام المفهوم الإسلامي للتجديد كمعيار يمكن من خلاله ضبط العديد من المفاهيم التي قد تختلط بهذا المفهوم معنى ودلالة مثل (النهضة - التخلف - التقدم - التنمية والتحديث - البعث - الصحوة - اليقظة - التطور...).

٤- وفي الخطوة الرابعة: اتبعت الدراسة طرق البحث المعجمي في اللغة العربية، ثم المرجعية القرآنية، والسنة النبوية. ثم أتبعته بالمقارنة بين التجديد في المفهوم الغربي والمفهوم الإسلامي.

وخلصت الدراسة إلى أن مفهوم التجديد في كل من النسق المعرفي الإسلامي، والنسق المعرفي الغربي يشكل ما يمكن أن نطلق عليه (المفهوم - المنظومة)، إذ إن النظر لمفهوم التجديد تحكم في منظومة كاملة من المفاهيم ترتبط به أو تتداعي له، أو تختلف به كما أن محورية هذا المفهوم في كلا النسقين المعرفيين (الغربي والإسلامي) جعل من اختلال المفهوم الأساسي للتجديد سواء في «اللفظ» أم في «المعنى» يتبعه بالضرورة اختلال المفاهيم الفرعية التابعة له (الاجتهاد - التغيير - التراث والتنمية - التحديث...).

ومن هنا تميز بناء هذا المفهوم ومنهجية عمارته عن مجموعة المفاهيم الأخرى التي لا تقع على نفس المستوى، فكان من الضروري التعرض لأهمية مفهوم التجديد لاعتبارات القدرة العلمية والأساسية في موضوع التجديد.

ويخلص سيف الدين عبد الفتاح إلى مجموعة من القواعد الأساسية التي تفرضها الرؤية الإسلامية لعملية التجديد:

١- ضرورة بيان المفاهيم الشرعية الواردة قرآنًا وسنة من حيث دلالاتها وحدودها ومقاصدها (الإحياء - التجديد - الإصلاح - التغيير) حتى لا تختلط بالترجمة العربية لبعض الكلمات الغربية المتشابهة معها.

٢- ضرورة التمييز بين تلك المفاهيم الشرعية وما يختلط بها من مفاهيم؛ مثل: (البدعة والإحداث في الشريعة).

٣- تنقية المفهوم مما يختلط به من مفاهيم غربية معاصرة وبيان وجه الافتراق بينهما؛ مثل: (التحديث - التنمية - التقدم...)

٤- مراجعة الكثير من المفاهيم المعاصرة والتي انتشرت في الواقع الإسلامي والتحرر في استخدامها؛ مثل: (النهضة - الصحوة - واليقظة - والبعث...)

مفهوم الشرعية:

يؤكد سيف الدين عبد الفتاح على أن «مفهوم الشرعية» من أهم المفاهيم والأفكار داخل المنظومة ذات التأثير في الحياة الثقافية والفكرية، خاصة أنه برز كترجمة لكلمة Legitimacy وبرز في الاستخدام العربي كصفة للأفعال والأشياء مثل: السياسة الشرعية والمقاصد الشرعية. ويشير إلى الغرض من دراسة هذا المفهوم وهو: توضيح حركته وتطوره؛ إذ يعد مفهومًا جوهريًا من منظومة المفاهيم، والذي ووجه شأنه شأن المفاهيم الأخرى لكثير من عناصر التلييس إذ احتل معنى هذا المفهوم بطرق ومناهج مختلفة سواء بالتضييق منه أو تهميشه، أو باحتلال

مضمونه كلية، أو غض الطرف عن مصادره الأساسية ومرجعيته.

وقد تم معالجة هذا المفهوم من قِبَل الباحث في الخطوات التالية:

١- مفهوم الشرعية في الرؤية الغربية: وفي هذه الخطوة تم استعراض معناه في القواميس والموسوعات الغربية، وبيان نشأة وتطور المفهوم في الخبرة الغربية أساساً بالإضافة إلى بسط القول في اتجاهات التعريف بالمفهوم، وتم في هذا الإطار رصد ثلاثة اتجاهات: الأول قانوني، والثاني ديني والثالث اجتماعي سياسي.

٢- مفهوم الشرعية في اللغة العربية: وتم عقد هذه الخطوة في خطوات ثلاث:

١-٢- معالجة المفهوم بين المعاجم القديمة والحديثة لبيان التطور الحادث في الاستخدام.

٢-٢- معالجة المفهوم في موسوعتين: الأولى موسوعة معن زيادة، والثانية الموسوعة السياسية، وقد تم اختيار هاتين الموسوعتين؛ لأن كلاً منهما يشير إلى نهجين مختلفين في إحلال لفظة الشرعية، فالأول قطع الصلة بين المعاني الأصلية والمفاهيم المستحدثة، بينما الثاني انطلق مباشرة للتعامل مع المفهوم وكأنه مفهوم أجنبي من حيث اللفظ والمصادر.

٢-٣- ملاحظات عامة واستنتاجات، وفي هذا الجزء تم إبداء عدد من الملاحظات على التعامل المعجمي والموسوعي مع لفظ الشرعية.

٣- مفهوم الشرعية في الرؤية الإسلامية (النسق القياسي للشرعية): وتم بناء هذا النسق اعتماداً على تسكين الشرعية في النسق المفاهيمي الإسلامي. فمفهوم الشرعية لا يمكن البحث فيه كمفردة منبثة الصلة عن نسق المفاهيم الإسلامية الأخرى: كالطاعة، والحاكمية، والرضا، والولاء، والمصلحة الشرعية.

أ- فالشرعية في الرؤية الإسلامية مفهوم متكامل الجوانب، فهي شرعية دينية،

والشرعية في جانبها السياسي والقانوني مشمولة في تلك الشرعية الدينية، كما أن الرؤية الإسلامية لم تعرف الفصل بين الشرعية السياسية، والشرعية القانونية.

ب- وفي هذا الإطار الذي يربط بين الشرعية والشرع، يبقى التعرض لوصف السياسة الإسلامية بالسياسة الشرعية أمر جدير بالاهتمام في إطار مفهوم الشرعية. وأن إضفاء وصف الشرعية على كلمة السياسة هو تأكيد لمفهوم السياسة الإسلامية المتصفة بالعدل، باعتباره فريضة تتواءم من خلالها روح الشريعة ولا تخالفها.

ج- كما تم دراسة الشرعية بين الحاكمة والعلمانية، فكلا المفهومين له تأثير مباشر في بناء المفهوم من وجهة بيان مسألة تأسيس الشرعية.

د- كما أن مفهوم الشرعية غير منفك عن مفهوم الطاعة، والرضا، والولاء، والتغلب والخروج.

هـ- تسهم المنهجية المقارنة في إبراز التميز والخصوصية لنسق الشرعية الإسلامية في إنجاز الدولة الشرعية، وهو ما يعني أنها تتميز عن مختلف الأنساق والنماذج التي قدمتها خبرات تاريخية مغايرة، خاصة الخبرة الغربية مثل: الدولة الدينية، ودولة القانون، الدولة المدنية، الدولة الأيديولوجية.

و- الشرعية: كلية الشرعية ومستوياتها: في هذه الخطوة تم تشغيل المفهوم من خلال التفاعل بين عناصر الإطار التحليلي المنهجي، من حيث بناء النسق القياسي للمفهوم في إطار الرؤية الإسلامية، ونقد أسس التناول العلمي من مسألة الشرعية سواء على المستوى النظري أو تحليل الواقع المعاصر، وهذا وذاك في تكاملهما يسهمان في تبين العطاء الذي يقدمه المفهوم الأساسي، وما يحققه من استجابات تجيب على معظم قضايا الواقع المعاصر وأزماته.

وتم في هذه الخطوة التمييز بين مستويات الشرعية وعناصرها، وفقاً لتقسيم

عناصر الرابطة السياسية (شرعية السلطة والنظام السياسي - شرعية العلماء - شرعية الرعية)... والتمييز بين عوارض تؤدي إلى نقصان الشرعية، وبين أخرى ناقضة لها بالإضافة إلى التمييز بين توجهين في التحليل بصدد الشرعية، توجه التدرج وتوجه التجزؤ.

ز- فقه الإنكار والشرعية: وهذه الخطوة استمرار للخطوة السابقة من حيث ارتباط فقه الخروج، الذي لا يعني بحال الاقتصار على شكل واحد هو الخروج بالسيف، وقضية الشرعية.

ح- مميزات تأسيس الشرعية في ضوء النسق الإسلامي، وهو خطوة أخرى في سبيل تشغيل المفهوم، حيث يمكن في إطار النسق القياسي للشرعية في الرؤية الإسلامية ترشيد كثير من العمليات التحليلية الخاصة بالوصف والتفسير، وذلك حين تناول الواقع المعاصر بالدراسة والتحليل.

٤- وفي الخاتمة تم بيان مداخل التلبس في قضية الشرعية التي من أهمها القول بأن الشرعي في مقابل الوضعي، ولم يقف الأمر عند حد التلبس، ولكن كان مدخل التضييق من معانية وحصرها في إطار شرعية السلطة السياسية من المداخل التي أدت إلى تهميش مفهوم الشرعية وفعاليته في الواقع والحركة.

تقويض المفاهيم الغربية:

تعامل الفريق البحثي في مشروع بناء المفاهيم في هذا الصدد مع كتاب «قاموس التنمية» وهو ثمرة مجموعة متنوعة من المفكرين في مجالات شتى، فمنهم الفيلسوف ومنهم عالم الاجتماع ومنهم الأثروبولوجي ومنهم المهندس ومنهم عالم اللغة، وبعضهم يصف نفسه بأنه مثقف بلا حرفة محددة، وهم ينتمون لجنسيات عديدة. والشيء الأساسي الذي يجمعهم هو محاولتهم استكشاف قاموس مصطلحات التنمية، وتحليل الخطاب التنموي بتحليل مفرداته الشائعة من خلال استكشاف

البعد التاريخي خلف كل مصطلح، وتمحيص القيم الدلالية التي يحملها كل مصطلح في محاولة لكشف البعد المعرفي الكامن خلف المفاهيم الاقتصادية.

ولقد اختار الفريق البحثي ثلاثة من المفاهيم التي عاجلها هؤلاء الكتاب لبيان المنهج الذي اتبعوه في تقويض المفهوم، والآليات المستخدمة في هذه الصدد، وكانت هذه المفاهيم على التوالي: التنمية لستيفا، وعالم واحد لفولجانج ساكس، ومفهوم الفقر لمجيد رحمان. وقد تم اختيار هؤلاء الثلاثة؛ لأنهم ينتمون لثقافات مختلفة، فالأول مكسيكي كاثوليكي التوجه، والثاني ألماني ينتمي لحركات البيئة في ألمانيا، أما الأخير فهو مسلم. وقد اتبع كل منهم مجموعة من الخطوات في سبيل تقويض المفهوم، وهذه الخطوات قد تزيد أو تنقص إلا أنه يلاحظ وجود قدر مشترك بين الثلاثة:

أ- مفهوم التنمية لستيفا: الخطوات العملية لمعالجة مفهوم التنمية:

١- وضع المفهوم في سياقه الزمني والمكاني، أي وضع المفهوم في إطاره التاريخي الذي يرتبط ببعد سياسي للكلمة.

٢- ثم يبحث منظومة المفاهيم التابعة للمفهوم الأصلي وتطورها دلاليًا، وفي هذه الخطوة هناك عدد من الخطوات الجزئية: فهناك أولاً: الأصل اللغوي للمفهوم والبعد الدلالي التاريخي، والبعد الاجتماعي الدلالي، وأخيراً كيفية تسييس المفهوم.

٣- الخطوة التالية هي بحث العلاقة بين المفهوم والشعار، حيث يتساءل عن أن هذا المفهوم علمي أم لا.

٤- رؤية المفهوم في إطار المفهوم المقابل، فمفهوم التنمية لا يرى إلا في مقابل مفهوم الندرة، وتتم هذه العملية في ثلاثة أبعاد: لغويًا وسياسيًا وتاريخيًا.

٥- ثم تأتي الخطوة التالية وهي خطوة رفض المفهوم بعد أن تم تقويضه وهو يقوم بذلك من خلال رفض الإطار العام: أي رفض المنظومة لا رفض المفهوم، فالإطار العام محكوم بقيم حاكمة ونموذج معرفي يفصل المفهوم كما يريد. رفض

المفهوم يعني رفض الإطار العام والقيم الحاكمة التي يستند إليها، بالإضافة إلى رفض ما يطرحه من إجراءات متعددة.

بـ مفهوم عالم واحد لساكس: الخطوات العملية لمعالجة مفهوم التنمية:

١- يبدأ ساكس تقويض المفهوم من خلال رؤية المفهوم أولاً في سياقه الثقافي والزمني والمكاني.

٢- ثم يدرس المفهوم في إطار تاريخيته، أي من خلال دراسة تطور المفهوم في السياق الحضاري الغربي.

٣- الخطوة الثالثة هي بعث البعد الآني للمفهوم، أي دراسة المفهوم في إطاره السياسي.

٤- بحث منظومة المفاهيم التي تتعلق بهذا المفهوم، أي دراسة الإطار العام للمفهوم.

٥- رؤية المفهوم في إطار المفهوم المقابل.

٦- دراسة التطور الدلالي للمفهوم زمنياً ومكانياً أي كيف تم إيجاد المفهوم وتحوله من كلمة يمكن ألا يكون لها أي معنى مفهوم.

٧- ثم أخيراً كيف تحول المفهوم إلى شعار.

والخلاصة إن عملية تقويض المفهوم عند ساكس تبدأ برؤية الكلمة في سياقها الثقافي وتنتهي عنده إلى تحول المفهوم إلى شعار.

جـ مفهوم الفقر عند مجيد رحمانى:

١- وتختلف خطواته عن سابقه حيث يبدأ أولاً بدراسة الأثر النفسي للكلمة.

٢- نقل المفهوم من سياقه ومحاولة إضفاء أبعاد جديدة عليه، أو استعادة القيم القديمة التي كانت ترتبط به.

٣- الخطوة التالية هي رؤية لغوية مقارنة للكلمة في لغات وثقافات مختلفة.

٤- ثم ينتقل للرؤية الثقافية للكلمة أو المفهوم.

٥- الأبعاد الإدراكية للمفهوم، أي كيف تم إدراك هذا المفهوم.

ويرى أن هذا الإدراك يتحدد من خلال أربعة مستويات:

- المستوى المادي.

- المستوى الموضوعي.

- المستوى الذاتي.

- المستوى الزماني والمكاني.

٦- ثم ينتقل مجدد إلى خطوة أخرى وهي صيرورة المفهوم أو رؤية المفهوم في إطاره السياسي والتاريخي، أي الحركة التاريخية للمفهوم، أي كيف ارتبط المفهوم بمنظومته المفاهيمية، أو بعبارة أخرى كيف تم تأسيس المفهوم.

٧- الخطوة التالية هي نقد المفهوم من خلال استعادة القيم القديمة وخاصة البعد الروحي.

والخلاصة: إن رفض هذه المفاهيم الثلاثة يعبر عن نظرة حضارية هي بالنسبة لنا تلك الرؤية النقدية للمفاهيم الغربية.

العبث بالمفاهيم:

أما دراسة السيد عمر «العبث بالمفاهيم: دراسة نقدية في «الكتاب والقرآن» لمحمد شحرور»، فقد أعدها الباحث كما يذكر في شكل تمرين عملي على كيفية معالجة الباحث لأي حقل ألغام مفاهيمي، وتضمنت ثلاثة فصول، الفصل الأول: صور اقتراب لرعاية حِمَى المفاهيم الإسلامية، وتضمن خطوط عامة للاسترشاد في التعامل مع الألغام المفاهيمية وفي عملية بناء المفاهيم مثل دواعي العبث بالمفاهيم

وآلياته: دواعي القصور المفاهيمي، وأبرز آليات العبث بالمفاهيم، ضوابط الاستقامة المفاهيمية ومصادرها مثل: رعاية الفطرة الذاتية، اجتناب موارد الران المفاهيمي، مراعاة فقه الفرقان الدلالي في التعامل مع المفاهيم.

وفي الفصل الثاني تطرق الباحث إلى وصف «صورة نموذج للعبث بالمفاهيم» في الكتاب الذي أقام عليه دراسته «الكتاب والقرآن» مثل مفاهيم: الذكر - الفرقان - القرآن والسبع المثاني - اللوح المحفوظ، الكتاب المكنون، الإمام المبين، الحديث، وغيرهما من التضمينات التي ذكرت في المؤلف الخاضع للنقد «الكتاب والقرآن» والبحث.

أما الفصل الثالث، فقد خصصه الباحث لـ «أساليب العبث بالمفاهيم» في المؤلف المذكور. وتم فيه رصد مجموعة من المواضيع التي استخدمت فيها هذه الأساليب التي توصلت إليها الدراسة، ومنها: آلية زخرف القول، آلية سبى حرائر اللغة، آلية زقوم أبي جهل، آلية الكر بالمفاهيم، آلية نفى الآخر.
